عبد الله الكرجي
دكتور في الحقوق

مسار استقلال السلطة القضائية في السياسات العمومية بالمغرب

الطبعة الأولى:
2025

فضاء العلم
الدار البيضاء

فهرس

كلمة الكاتب: 1

مقدمة: 3

القسم الأول: استقلال السلطة القضائية من المطلب الحقوقي إلى الأجندة المؤسساتية 19

الفصل الأول: استقلال القضاء من الاستقلال الوظيفي إلى الانتقال الديمقراطي 21

الفرع الأول: استقلال القضاء والانتقال الديمقراطي من خلال التجارب الدولية 22

المبحث الأول: ماهية الانتقال الديمقراطي 22

المبحث الثاني: السياقات التاريخية للانتقال الديمقراطي 26

الفرع الثاني: ارتباط استقلال القضاء بالانتقال الديمقراطي بالمغرب 30

المبحث الأول: مطلب استقلال القضاء بعد استقلال المغرب 31

المطلب الأول: مطلب الاستقلال الوظيفي للقضاء بعد استقلال المغرب .. 32

المطلب الثاني: مطلب استقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية 34

تقييم مرحلة مطلب الاستقلال الوظيفي والمؤسساتي للقضاء بعد استقلال المغرب 36

المبحث الثاني: دخول مطلب استقلال السلطة القضائية الأجندة المؤسساتية من خلال مشاريع إصلاح القضاء 39

المطلب الأول: دور الفاعلين في دخول مطلب إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية 41

البند الأول: دور الجمعيات المهنية في مطلب إصلاح القضاء 41

الفقرة الأولى: رابطة القضاة ومطلب إصلاح القضاء 41

الفقرة الثانية: الوادادية الحسنية للقضاة ومطلب إصلاح القضاء 47

البند الثاني: الفاعلون الحقوقيون والجمعويون ومطلب إصلاح القضاء 50

المطلب الثاني: دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية 53

البند الأول: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال المؤسسة الملكية 53

الفقرة الأولى: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال الخطابات الملكية 53

أولا: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 59

ثانيا: هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي 59

ثالثا: هيئة الإنصاف والمصالحة 60

البند الثاني: ملامح دخول إصلاح القضاء الأجندة المؤسساتية من خلال البرامج الحكومية 62

الفقرة الأولى: ملامح إصلاح القضاء من خلال البرنامج الحكومي لحكومة عبد الرحمان اليوسفي (1998/2002) 62

الفقرة الثانية: ملامح إصلاح القضاء من خلال البرنامج الحكومي لحكومة عباس الفاسي (2007-2012).....64

تقييم مطلب استقلال القضاء خلال فترة ما بعد الاستقلال وقبل دستور 2011: 65

الفصل الثاني: ارتباط تحقيق مطلب استقلال السلطة القضائية بسياق الربيع العربي 67

الفرع الأول: حراك الشارع "نافذة فرص" لتحقيق مطلب استقلال السلطة القضائية.....68

المبحث الأول: سياق نشأة حركة 20 فبراير ومطالبها.....69

المبحث الثاني: مطلب "حركة 20 فبراير " الرامي إلى استقلال السلطة القضائية.....70

الفرع الثاني: مطلب الحراك المهني باستقلال السلطة القضائية(نادي قضاة المغرب نموذجا) 73

المبحث الأول: الحراك القضائي الافتراضي ومطلب استقلال السلطة القضائية 73

المبحث الثاني: نادي قضاة المغرب كفاعل في إخراج مطلب استقلال السلطة القضائية.....74

المطلب الأول: المطالب المتعلقة بتأسيس مقومات استقلال السلطة القضائية 75

المطلب الثاني: الخيارات الترافعية والاحتجاجية لنادي قضاة المغرب 77
البند الأول: الخيارات الترافعية لنادي قضاة المغرب 77
الفقرة الأولى: مبادرة التخليق 77
الفقرة الثانية: إطلاق وثيقة المطالبة باستقلال النيابة العامة 77
الفقرة الثالثة : نشر مقالات ودراسات تأصيلية لمبادئ استقلال السلطة القضائية 78
الفقرة الرابعة: تقديم مذكرات إلى الفرق البرلمانية 79
البند الثاني : الخيارات الاحتجاجية لنادي قضاة المغرب 80
تقييم مطلب استقلال السلطة القضائية من خلال نافذة فرص الربيع العربي 88
القسم الثاني : الأجندة المؤسساتية ومخرجات استقلال السلطة القضائية .91
الفصل الأول: الفاعلون في الأجندة المؤسساتية لاستقلال السلطة القضائية93
الفرع الأول: الفاعلون الرسميون في مخرجات الأجندة المؤسساتية لاستقلال السلطة القضائية 94
المبحث الأول: دور الهيئات المعينة في مخرجات الأجندة المؤسساتية ...95
المطلب الأول: اللجنة الاستشارية لإعداد دستور 2011 ومخرجات الأجندة المؤسساتية 95
البند الأول: طبيعة وإجراءات عمل اللجنة الاستشارية لإعداد الدستور في مجال القضاء 96
البند الثاني: مخرجات اللجنة الاستشارية لإعداد الدستور في باب استقلال السلطة القضائية 101

المطلب الثاني: الهيئة العليا للإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة ومخرجات الأجندة المؤسساتية 104

المبحث الثاني: المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومخرجات الأجندة المؤسساتية..... 107

المطلب الأول: وزارة العدل ومخرجات الأجندة المؤسساتية لاستقلال السلطة القضائية..... 108

المطلب الثاني: المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومخرجات الأجندة المؤسساتية لاستقلال السلطة القضائية..... 113

الفرع الثاني: الفاعلون غير الرسميين ومخرجات الأجندة المؤسساتية 116

المبحث الأول: جمعيات المجتمع المدني ومخرجات الأجندة المؤسساتية 116

المبحث الثاني: الجمعيات المهنية للعدالة ومخرجات الأجندة المؤسساتية 120

المطلب الأول: الجمعيات المهنية القضائية ومخرجات الأجندة المؤسساتية 120

المطلب الثاني: جمعية هيئات المحامين بالمغرب ومخرجات الأجندة المؤسساتية..... 122

تقييم دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في دخول مطلب استقلال السلطة القضائية الأجندة المؤسساتية: 124

الفصل الثاني: مخرجات الأجندة المؤسساتية المتعلقة باستقلال السلطة القضائية..... 126

الفرع الأول: المخرجات المتعلقة بالاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية 127

المبحث الأول: المخرجات المتعلقة بالاستقلال الإداري للسلطة القضائية 127

المطلب الأول: المخرجات المتعلقة بالتركيبة الجديدة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 128

البند الأول: مرحلة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء لسنة 1958: 129

البند الثاني: مرحلة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء بمقتضى دساتير 1962 و 1970 و1972 و 1992 و 1996. 130

البند الثالث: مرحلة ما بعد دستور 2011 وتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية: 132

المطلب الثاني: التبعية المالية واستقلال السلطة القضائية 139

المبحث الثاني: استقلال النيابة العامة 142

المطلب الأول: استقلال النيابة العامة بين التأييد والرفض 142

البند الأول: الاتجاه الرافض لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل 143

البند الثاني: الاتجاه المؤيد لاستقلال النيابة العامة عن وزير العدل 143

المطلب الثاني: خيار استقلال النيابة العامة عن وزير العدل ومآلاته 147

تقييم مخرجات الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية: 152

الفرع الثاني: ضمانات الاستقلال الذاتي للقاضي 153

المبحث الأول: ضمانات التكوين والتعيين 153

المطلب الأول: ضمانات استقلالية القاضي عند تكوينه 154
المطلب الثاني: ضمانات استقلال القاضي عند تعيينه..... 156
المبحث الثاني: حماية القاضي من التأثير 157
المطلب الأول: حماية القاضي من التأثير عند تدبير وضعيته الفردية 157
البند الأول: حصانة القاضي ضد النقل 157
البند الثاني: حماية القاضي عند الانتداب 159
المطلب الثاني: حماية القاضي ضد بعض مداخل التأثير 161
البند الأول: دمقرطة الجمعية العامة للمحاكم وتعزيز استقلالية القاضي .. 161
البند الثاني: التقييم والترقية والاستقلال الذاتي القاضي 164
البند الثالث: التخليق والاستقلال الذاتي القاضي 166
أولا : مدونة الأخلاقيات والأمن النفسي للقاضي 167
ثانيا: مناقشة مبدأي الحياد والتجرد كنموذج للتأثيم التأديبي..... 173
المبحث الثالث: ضمانات المحاكمة التأديبية للقضاة أساس لحماية استقلال القاضي 181
المطلب الأول: الضمانات الإجرائية لحماية استقلال القاضي 181
البند الأول: على مستوى مرحلة المفتشية العامة للشؤون القضائية..... 181
البند الثاني: على مستوى مرحلة المقرر..... 182
البند الثالث على مستوى مرحلة المحاكمة التأديبية أمام المجلس 182
المطلب الثاني: الضمانات الموضوعية لحماية استقلال القاضي 183

البند الأول: شرعية المتابعة التأديبية 183

البند الثاني: خطأ القاضي في تفسير أو تطبيق القانون والمخالفة التأديبية 185

تقييم مخرجات الاستقلال الذاتي للقاضي: 189

خاتمة 197

قائمة المصادر والمراجع 203

فهرس 229

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص؛

باحث في سلك الدكتوراه في القانون العام (الأداء السياسي والدستوري)؛

حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص (قانون المقاولات)؛

حاصل على دبلوم الماستر في القانون العام (الأداء السياسي والمؤسساتي)؛

حاصل على إجازة في القانون الخاص، وإجازة في القانون العام، وإجازة في علم الاجتماع باللغة الفرنسية.

صدر للمؤلف:

. مؤلف استقلال النيابة العامة بين التأييد والتنديد؛

. مؤلف استقلال السلطة القضائية من المطلب الحقوقي إلى الأجندة المؤسساتية؛

. مؤلف التشريع والعمل القضائي المغربي والمقارن في مكافحة غسل الأموال؛

. مؤلف التعاقد الرقمي؛

. مؤلف الاثبات الرقمي؛

. مكافحة غسل الأموال في القانون المغربي والمقارن.

. المشاركة في مؤلف جماعي تحت عنوان «فعالية الصفقات العمومية في حسن استعمال المال العام»؛

. المشاركة في إعداد ملاءمة وتنقيح دليلين تطبيقيين حول دور القضاء في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر» و «دور النيابة العامة في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر لفائدة الجمعية الأمريكية للقضاة والمحامين بدعم من مكتب محاربة الاتجار بالبشر التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.